في الواقع الاقتصادي

رواتب صغار الموظفين

عباس الغالبي

كانت هنالك ردود أفعال متباينة حول قرار تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث ومنافعهم الاجتماعية التي تضمنتها الموازنة العامة للدولة المقرة من قبل مجلس النواب للعام ٢٠١١، حيث أعلن البرلمان أن بواعث هذا القرار سعي لعدم خلق فجوة كبيرة بين رواتب كبار وصغار الموظفين، فيما أثار هذا القرار تناقضاً لافتاً للنظر حيث أعلن أن مقدار الخفض هذا سيذهب إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية والعوائل الفقيرة من دون إعطاء الكثير من الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا الاتجاه الذي يبدو للوهلة الأولى انه ذو جدوى وتأثير على المستوى الاقتصادي والمعيشي لهذه الشرائح المجتمعية.

والذي نقوله في هذا الاتجاه انه لو جرى التأكيد أو اتخاذ خطوات قانونية لتحويل مقدار هذا الخفض لرواتب الرئاسات الثلاث إلى رواتب صغار الموظفين سعياً لتقليل الهوة أولاً على المستوى النظري وتحسين المستوى المعيشي لصغار الموظفين ثانياً، فضلاً عن الإفصاح عن مسوغات عقلانية وعملية في آن واحد لهذا الخفض الذي أثير حوله لغط من قبل الطبقة السياسية ولاسيما المعترضين منهم على هذا القرار، لكن جعل الأمور هكذا فضفاضة قد تجعل هذا الخفض بحسب تقديرنا غير ذي جدوى. وفي عودة لرواتب الموظفين الصغار الحالية فأنها تحتسب على وفق سلم الدرجات الوظيفية الجديد المعتمد حديثاً بعد عام ٢٠٠٣ والذي هو أيضاً فيه نظر وهنالك اعتراضات كثيرة حوله من قبل شريحة الموظفين الصغار وكذلك المتابعين والخبراء الماليين والاقتصاديين لأنها بحسب رأيهم احتسبت على عجالة ومن دون النظر إلى المعايير الدولية التي تكفل مؤشرات الوضع الاقتصادي والمعيشي السائد ومستويات الأسعار والتضخم السعري، فضلاً عن عدم وجود تنسيق بين جدلية سلم الدرجات الوظيفية المعتمدة والنشاطات الاقتصادية والتجارية والظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ولذلك فعلى البرلمان ومعه السلطة التنفيذية أن تعمل على دعم شريحة صغار الموظفين وتقليل الهوة الكبيرة بينها وبين كبار الموظفين وإعادة النظر بالكامل بسلم الدرجات الوظيفية المعتمدة حالياً مع ضرورة الاتجاه لاعتماد قانون جديد للخدمة المدنية يراعي هذه الدرجات وإعطاء الاستحقاقات الكاملة لفقرتين نراهما غاية في الأهمية هما الشهادة الدراسية والخبرة مع عدم إغفال شريحة الموظفين غير الماهرين والدرجات الوسطية التي تشكل الغالب الأعظم من عدد موظفي الدولة، وهو بتقديرنا إعادة لهيكلة المشهد الوظيفي في المؤسسات الحكومية سعياً لتحقيق مستوى معيشي أفضل في ظل المتغيرات السعرية التي تحكمها معاملات الأسواق والتي تتزامن خلال الأعوام المقبلة مع التطور الذي يتوقع أن يشهده الإنتاج النفطي والارتفاع التدريجي والمتوقع لأسعار النفط في الأسواق العالمية والذي ينعكس بدوره بدون أدنى شك على الموازنة العامة للدولة التي تعتمد بما نسبته أكثر من ٩٠$ على العائدات النفطية .

abbas.abbas80@yahoo.com

فائض موازنة عام ٢٠١١ بلغ ٢٠٪

خبراء لـ (المدى الاقتصادي): قرار إعادة توزيع الفائض غير مدروس وبحاجة إلى إعادة نظر

بغداد / ليث محمد رضا-وكالات

وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين قرار توزيع الفائض من الموازنة العامة للدولة المتوقع خلال العام الحالي ٢٠١١ بغير المدروس لمعالجة ظاهرة البطالة التي تتفشى في الأوساط المجتمعية.

و قال الدكتور ماجد الصوري لـ (المدى الاقتصادي): إن قرار التوزيع هو جزء من القرارات غير المدروسة بشكل جذري وجدي لمعالجة أزمة البطالة والمشاكل الاقتصادية بهدف ترضية للمواطنين.

وأضاف الصوري: يجب معرفة مدى إمكانية الجهات التي تقوم بعملية التوزيع إذا ما كانت المصارف وهذا أمر غير ممكن لما ستقوم المحافظات أو مؤسسات أخرى لتوزيع أي مبلغ على أفراد الشعب معتبراً ذلك مسألة جيدة لكن ينبغي دراسة مديات تأثيرها توزيع الأموال سيؤدي إلى زيادة الميل نحو الاستهلاك بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات غير الموجودة وزيادة الاستيراد تؤدي إلى زيادة التضخم.

وتابع الصوري: أن المبالغ بدلاً من توزيعها بشكل مباشر ينبغي أن توظف في إمكانية مشاريع تنموية لدعم الاقتصاد الوطني وبالتالي النهوض بهذه الشرائح مشيراً إلى ضرورة تفعيل الصناعات الإنشائية لدعم الإعمار والإسكان او دعم الزراعة من اجل زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات المواطن العراقي ولذلك فهذه قرارات غير مدروسة لا من حيث الهدف ولا من حيث النتائج.

وأوضح الصوري أن غياب النظرة الاقتصادية الشاملة أدى إلى اتخاذ قرارات ارتجالية ترقيعية كما في قرار توزيع ١٥ ألف دينار ولهذا علينا التوجه نحو الحلول الجذرية وليست الآنية.

من جانبه قال الخبير الدكتور محمد صالح القريشي لـ (المدى الاقتصادي): التوزيع ينبغي ان يتم من خلال مشاريع لكي لا تؤدي الى تضخم.

واضاف القريشي: من المعلوم ان ضخها بشكل مباشر مجدي كدعاية سياسية و لكن من حيث الفلسفة الاقتصادية فأن السوق لا يحتمل هكذا مقدار هائل من السيولة لأنه سيؤدي حتماً إلى رفع الأسعار لأن السلع الموجودة في السوق هي غير كافية للاستجابة لضخ هكذا مقدار هائل من السيولة.

في غضون ذلك أعلن عضو اللجنة المالية في مجلس النواب إبراهيم المطلك أن الفائض من الموازنة والذي حدد بـ (٢٠٪) سيوزع على شكل مشاريع استثمارية صغير للشريحة العاطلين.

وحسب قانون الموازنة في الفقرة (ب) من المادة ٢٥،(٢٠٪) من الفائض توزع كمنحة إلى مختلف فئات الشعب العراقي بما فيها إقليم كردستان لدعم (المشاريع الصغيرة لتشغيل العاطلين عن العمل، دائرة رعاية المرأة، الأيتام، إصلاح الأحداث، الدرجات التاسعة والعاشرة من الموظفين والمتقاعدين) بتعليمات يصدرها وزير المالية ويصادق عليها مجلس الوزراء. وقال المطلك (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن نسبة (٢٠٪) من فائض الموازنة ستوزع على شكل مشاريع استثمارية صغيرة توفر فرص العمل لأكبر عدد من القطاع العمالي، إضافة إلى تشغيل أعداد من العاطلين لتقليل نسبة البطالة في القطاع الصناعي والزراعي. وأضاف المطلك: بعد التعداد السكاني للمحافظات سنراعي جانب (المحرومية والفقر) لذلك سيتم توزيعها على شكل مشاريع استثمارية وليست أموالاً نقدية."

وقد صوت مجلس النواب مساء الأحد الماضي، على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١١، بالاغلبية والتي قدرت إيراداتها بمبلغ وقدره (٨٠٩٣٤٧٩٠٥٠٠) ألف دينار (ثمانون ألف وتسعمائة وأربعة وثلاثون مليار وسبعمائة وتسعون مليون وخمسمائة ألف دينار) فيما قدرت النفقات بمبلغ مقداره (٩٦٦٦٢٧٦٦٧٠٠) ألف دينار (ستة وتسعون ألف وستمائة واثنان وستون مليار وسبعمائة وستة وستون مليون وسبعمائة ألف دينار). وقد خصص للنفقات التشغيلية مبلغ مقداره (٦٦٥٩٦٤٧٣٨٢٧) ألف دينار (ستة وستون الف وخمسمائة وستة وتسعون مليار واربعمائة وثلاثة وسبعون مليون وثمنمائة وسبعة وعشرون الف دينار) شملت (١٤٠٧٢٦٤٥٢٢٤) الف دينار (اربعة عشر الف واثنان وسبعون مليار وستمائة وخمسة واربعون مليون ومائتان واربعة وعشرون الف دينار). كما بلغ اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١ (١٥٧٢٧٩٧٦٢٠٠) الف دينار (خمسة عشر الف وسبعمائة وسبعة وعشرون مليار وتسعمائة وستة وسبعون مليون ومائتان ألف دينار) ويغطى هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوافر المتوقع لزيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج.

إلى ذلك أعلنت لجنة التعليم العالي والبحث العلمي في البرلمان موافقة مجلس النواب على تخصيص مبلغ (٥٠) مليار دينار لدعم صندوق تسليف الطلبة. وقال مصدر في اللجنة (للوكالة الإخبارية للأنباء) إن البرلمان وافق على تخصيص مبلغ (٥٠) مليار دينار لدعم صندوق تسليف الطلبة و(٥٠) مليار دينار لدعم البحث العلمي.

الى ذلك أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب عن وصول مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان إلى مجلس النواب بعد انجازه من قبل رئاسة الوزراء، مؤكدة أن البرلمان سيصوت على مشروع القانون خلال جلسته المقبلة.

وقالت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب ديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس الوزراء أرسل مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان والوزراء والمستشارين والمدراء العامين إلى رئاسة مجلس النواب للتصويت عليه". وأضافت نجيب أن "البرلمان سيصوت على مشروع القانون خلال جلسته المقبلة".

وصوت البرلمان العراقي خلال جلسته لـ ٣٦ التي عقدت، أول أمس الأحد، على إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة بالكامل التي نصت عليها الفقرة الحادية والعشرون من الموازنة الاتحادية العامة للعام ٢٠١١.

وكان مصدر مطلع كشف لـ"السومرية نيوز" في ١٠ كانون الثاني الماضي أن حجم المنافع الاجتماعية لكل نائب من نواب رئيس الجمهورية الثلاثة تبلغ ثمانية عشر مليون دولار سنويا أي ما يعادل واحدا وعشرين مليار دينار عراقي وأن المبالغ التي تمنح لهم بإمكانهم إنفاقها على احتياجاتهم كالسفر وغيرها، إضافة إلى المشاريع التي يمكن أن ينفذها النائب خلال فترة توليه المنصب.

وكانت مجموعة من منظمات المجتمع المدني ببغداد رفعت، في تشرين الثاني الماضي، دعوى قضائية، للمطالبة باسترداد أكثر من ٤٠ مليون دولار تسلمها النواب الذين حضروا جلسة واحدة تحت قبة البرلمان استغرقت أقل من ٢٠ دقيقة.

وكان من المتوقع أن يصادق النواب في أول جلسة للبرلمان، على تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لشراء سيارات، كما أن أعضاء مجلس النواب السابقين، الذين فشلوا في الانتخابات الأخيرة، وعددهم ٢١٢ نائبا، يتسلمون ٨٠٪ من رواتبهم بالإضافة إلى مخصصات عشرة حراس، كما يتلقى ٢٧٥ عضوا استمرت ولايتهم عاما واحداً في البرلمان، ٨٠٪ من رواتبهم أيضاً، إضافة إلى مخصصات سبعة حراس.

وتضمن الدستور العراقي ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أولا التي تنص على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن "يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون، رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم.

البنك المركزي: فتح نوافذ صيرفة إسلامية بالبنوك الحكومية سيرفع بنسبة ٤٠ ٪ من نشاطها

بغداد / السومرية نيوز

توقع مستشار محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح أن يؤدي قيام وزارة المالية بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية في المصارف الحكومية إلى رفع نشاطها بنسبة تزيد على ٤٠٪، مؤكداً سعي البنك المركزي لإصدار قانون للمصارف الإسلامية.

وقال صالح لـ"لسومرية نيوز" : إن المصارف الحكومية تهيمن على ٨٥٪ من نشاط الصيرفة في العراق، وبالتالي فان قيام وزارة المالية بفتح نوافذ إسلامية في مصرفي الرافدين والرشيد سيرفع نشاط المصارف الحكومية في العراق إلى أكثر من ٤٠٪"" .

وأضاف أن: الحكومة خصصت ٥٠ مليار دينار لدعم مصرفي الرافدين والرشيد مناصفة لفتح نوافذ لمصارف إسلامية فيها"، مبينا أن "المصارف الإسلامية التي تقوم على المشاركة بين المصرف والمودع لامواله هي أداة مصرفية حديثة ولا يتعدى حجمها ونشاطها المصرفي في العراق في الوقت الحاضر أكثر من ٢٠٪".

وتابع : وهناك سبعة مصارف اسلامية في العراق من بين ٤٠ مصرفاً أهلياً".

وأشار صالح إلى أن قانون المصارف العراقية لم يفرق ما بين الصيرفة الاستثمارية والصيرفة التجارية حيث لايوجد سند قانوني أو فقرة في قانون المصارف ينظم عمل المصارف الاسلامية او يحدد عملها، وبالتالي فان المصارف الاسلامية في العراق تمارس عملا بين الربوية وبين الإسلامية".

وكشف أن "البنك المركزي العراقي يسعى في الوقت الحاضر لإصدار قانون للمصارف الإسلامية".

وكانت وزارة المالية قد اعلنت في نهاية شهر كانون الثاني من العام الحالي عن سعيها لافتتاح مصرف إسلامي تابع لوزارة المالية يعمل بنظام إسقاط الفائدة في مصرف الرافدين والرشيد ..

ويقصد بالمصارف الإسلامية، النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تدخل الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع، أو التي تأخذها عن القروض، في حكم الربا الذي نهى عنه الدين الاسلامي، وقد تم إنشاء أول بنك إسلامي في إمارة دبي في أوائل سبعينيات القرن الماضي، ثم أنشئ العديد من المصارف الإسلامية بعد ذلك حتى بلغت حوالي ١٠٠ مصرف في جميع أنحاء العالم ومن أشهرها بنك فيصل الإسلامي وبنك دبي الإسلامي.

وكانت العديد من المصارف العربية والأجنبية تقدمت بعد صدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ للحصول على تراخيص بتأسيس مصارف خاصة في العراق سواء بنسبة ١٠٠٪ ، او بالمشاركة مع مصارف عراقية محلية، او لفتح فروع لها للعمل في العراق، الا ان الظروف الامنية حالت دون ذلك، باستثناء بعض المشاركات القليلة التي تحققت مع عدد من المصارف الوطنية.

الدباغ: الحكومة تعلق العمل بقانون زيادة الضرائب على البضائع

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قررت الحكومة تعليق العمل بقانون زيادة الضرائب على السلع والبضائع المستوردة المتوقع أن يطبق بداية آذار المقبل، فيما لفتت إلى أن تعليق القانون سيكون حتى إشعار آخر.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ بحسب بيان تسلمت (المدى) نسخة منه : قررت الحكومة تخويل الأمانة العامة لمجلس الوزراء إعداد مشروع قانون يقضي بتعليق العمل بقانون التعريفة الكمركية لسنة ٢٠١٠.

وتشير المادة الأولى في بابها الأول من قانون الكمارك إلى أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص علي في جداول تعرفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون.

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد عن ٢٠ ٪ من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتاً حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية.

اختتام أعمال معرض البصرة الدولي للشركات الإيرانية

البصرة / وكالات

اختتمت فعاليات معرض البصرة الدولي المخصص للشركات الإيرانية المتنوعة الاختصاصات الثلاثاء، وسط اتفاقات تجارية بين الشركات الإيرانية المشاركة في المعرض والعراقية.

وقال مدير شركة بيرميدس كروب المنظمة للمعرض محمد شريف لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : ان المعرض الإيراني الذي شاركت فيه ثمانون شركة إيرانية شهد شراكات تجارية بين القطاع الخاص العراقي والشركات الإيرانية المشاركة وكذلك اتفاقات مبدئية مع القطاع الحكومي الذي تسعى اليه الشركات الإيرانية".

وأضاف أن "المعرض الثاني سيقام في الثاني والعشرين من شهر نسيان /ابريل المقبل وسيكون للتجارة العامة في العراق فضلا عن المعرض الذي تنظمه الشركة في بغداد وأربيل".

من جانبه قال مسؤول اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة محمود طعان المكصوصي أن "المعرض اسهم بدخول العديد من الشركات إلى المحافظة ووفر لها فرصة لعرض منتجاتها أمام القطاعين الخاص والحكومي وللتعاقد وتوقيع الشراكات ".

يذكر أن بعض أصحاب الشركات المشاركة في المعرض صرحوا في وقت سابق لـ(آكانيوز)، إن هدفهم من المشاركة في المعرض هو الحصول على استثمارات حقيقية مع الجانب الحكومي لأنه يعتبر أكثر ضمانا لهم من القطاع الخاص.

يشار إلى أن المعرض الإيراني افتتح في الـ١٨ من الشهر الجاري بمشاركة أكثر من ثمانين شركة متنوعة الاختصاصات واستمر لمدة ثلاثة أيام وحضر الافتتاح عدد كبير من المسؤولين في الحكومة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي فضلا عن القنصل الإيراني.

وأقيم المعرض على ارض معرض البصرة الدولي الذي تم تشييده بكلفة ٥٥٠ مليون دولار واحتضن عددا من المعارض الدولية كان أخرها الشهر الماضي للشركات الإيرانية المتخصصة في مجال البترول ، ومعرض آخر بمشاركة جميع الدول الأجنبية والعربية ومن أبرزها الشركات الألمانية والتركية.

وشهدت محافظة البصرة (٥٥٠) كم جنوب العاصمة العراقية بغداد،افتتاح ستة معارض دولية خلال عام ٢٠١٠ أسهمت بدخول العديد من الشركات الاستثمارية للعمل في المحافظة.

زيادة مبالغ قروض المبادرة الزراعية في الديوانية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن المصرف الزراعي في الديوانية عن زيادة مبالغ قروض المبادرة الزراعية وتقديم تسهيلات مصرفية جديدة.

وقالت مديرة المصرف الزراعي منال عباس هادي بحسب المركز الوطني للإعلام، إن الزيادة جرت على مبلغ الكفالة الواحدة بواقع عشرين مليون دينار، بعد أن كانت خمسة ملايين دينار، ولجميع المشمولين بالمبادرة الزراعية. وأضافت أن الزيادة مشروطة بأن يكون الكفيل معرفا لمدير المصرف أو المكتب الزراعي حصرا، وممن لديه تسهيلات مصرفية.

ودعت هادي جميع الفلاحين لتقديم طلبات الاستلاف للإفادة من قروض المبادرة الزراعية، لاسيما أن السقف الانتمائي تم تعديله بزيادة مبالغ القرض ليتسنى للمتقدم تنفيذ مشروعه الزراعي.

نوصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠